



قرار ٢٤٢ : بداية الانحراف العلني

وإذا كانت الانظمة العربية ، قد تنكرت للنضال الفلسطيني ولل قضية الفلسطينية ، بالنظر الى ارتباطاتها مع الامبريالية العالمية ، فانها لم تجرؤ على التنكر العلني والواضح والانجرار الفعلي بكل سفور في مستنقع الخيانة الوطنية ... فانها وبعد قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ وبعترافها بهذا القرار بدأت بتوظيف كل امكاناتها السياسية والعسكرية والتعبوية لتنفيذه .

وهكذا ... يصحح قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، يشكل بداية الانحراف العلني السافر للانظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية وتخليها الجريء والوقح عن اهداف الجماهير العربية والفلسطينية في تحرير الوطن العربي من الكيان العنصري الصهيوني .

... والطريق ؟

ان شعبنا الفلسطيني الاعزل ، غير المنظم والذي رفض باصرار وحزم وقاتل بكل قواه الذاتية مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ ، وتصدى ببطولة لاحباطه . على الرغم من ضخامة المؤامرة ، لا يمكنه الان . وبعد ان حمل السلاح ونظم نفسه ضمن ثورته الفلسطينية ان يقبل بتصفية قضيتة ..

ويبقى على القيادة الفلسطينية ان تعسي ان مصلحة جماهيرنا الفلسطينية لا تتفق مع كل قرارات هيئة الامم المتحدة التي تنطلق من خلال واقع الوجود الصهيوني على ارضنا ، وان اي تغيير نوعي في هذه القرارات ، انما يمكن في قوانا الذاتية ، ومدى قدرتنا على انتهاز خط الشعب ، خط حرب التحرير الشعبية ، مستفيدين ما امكن من اي قرار يعالج قضيتنا ويعترف بها على ان نوظفه لمصلحة استمرار خط الجماهير في سبيل تحقيق اهدافها .

سكينا نجدد الأمم المتحدة ثوب قرار ٢٤٢

الخطوط العريضة للاشكال المختلفة التي تتخذها المؤامرة المستمرة لتطويع المقاومة الفلسطينية استعدادا لاستئناف مسيرة التسوية الاستسلامية ، كتمهيد مسبق اساسي بالنسبة للانظمة المنخرطة فيها ، اخذت تبرز بوضوح متزايد ، ففي الوقت الذي تقر فيه اكثرية كبيرة في الجمعية العامة للامم المتحدة مشروعا يمكن اعتباره توصية بتقسيم ارض فلسطين ، بدعوته الى انسحاب اسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ، على ان يعهد بمنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة الى منظمة التحرير ، تأتي دعوة سورية رسمية الى قص اجنحة المقاومة الى درجة عزلها عن موقع المسؤولية في النظر والتقرير بالقضايا المصرية للشعب الفلسطيني .

فمن جهة اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ١٠ دوله مقابل ١٦ معارضة - من بينها اسرائيل والولايات المتحدة - مشروعا يدعو « الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ سنة ١٩٦٧ ، وذلك خلال فترة تنتهي في اول حزيران المقبل ، وعلى ان توضع منطقتا الضفة الغربية وقطاع غزة بعد جلاء الاسرائيليين عنها ، تحت ادارة الامم المتحدة ، على ان يعهد بها في نهاية الامر ، الى منظمة التحرير الفلسطينية » .

لقد دعت الجمعية العامة لمجلس الامن الدولي الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه القرارات باعتبار انه يتيح « التقدم السريع نحو حل المشكلة الفلسطينية واقامه سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » . وكانت اللجنة الخاصة « لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني » والمؤلفة من ٢٠ دولة اعضاء في الامم المتحدة . قد تقدمت بهذا المشروع الذي تم تبنيه بالامس ، وعارضته ايضا العديد من دول اوربا الغربية .

وإذا كان تبني مثل هذا القرار في الجمعية العامة يبقى مجرد موقف تجاه الموقف العربي في الصراع العربي - الاسرائيلي لان ليس للجمعية العامة صلاحية تنفيذ المقررات ، فان فيه بضعة نقاط جديرة بالملاحظة .

● الاولى - التذكير بان الولايات المتحدة خارجة لنهها من موقف بدا ايجابيا في ظاهره نصر العرب : عندما وافقت على البان الصادر عن مجلس الامن مؤخرا ، والذي عبر عن القلق الشديد من الوضع في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، ومن استمرار هذا الاحتلال ، واعلن بطلان كل الاجراءات الادارية والنشريعيه التي اتخذتها وتتخذها سلطاته ، لانها تشكل عقيد احام السلام ، فلنك الموافقة الاميركية لا تورط واشنطن او نرفعها في تناقض مع موقفها الذي يتفق مع اسرائيل بان لا انسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ . بل كانت تلك فرصة اميركية للنشريات على موقف يؤيده العرب دون ان يكلفها ذلك شيئا . اما مشروع « لجنة العشرين » الاخير فقد عارضته الولايات المتحدة (مع اسرائيل بالطبع) بالصيغ لانه يتضمن موقفا حاسما ، ان في انسحاب اسرائيل خلال فترة زمنية محددة من الاراضي العربية المحتلة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، او في الدعوة الى تسليم منظمة التحرير الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة . وهذه

المعارضة الاميركية ، غير المفاجئة ، لا تخيب سرى آمال الانظمة المراهنة على « تسوية عادلة ودائمة » تجيء عن طريق العدو الاميركي .

● اما الملاحظة الثانية ، فهي ان هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة ، ومصيره ان يحال كتوصية الى مجلس الامن الذي يتمتع بصلاحيه تطبيق المقررات ، سي طرح رغم ذلك ، على انه انتصار هام تحققه منظمة التحرير على الصعيد الدولي ، وسيروج له على هذا الاساس ، مع اغفال ناحية عجز كتكتل الاغلبية التي اقرته ، عن تطبيق شيء منه ، وتطلب تنازلات عملية من المنظمة ، في ظل انتصارات وهمية من هذا النوع ، وفي مثل هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها الثورة الفلسطينية .

لكن من السخريه المرة ان تحصل منظمة التحرير على « بادرة نقد » (في نص القرار القائل بان نعهد اليها ادارة الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي) في نفس الوقت الذي تحاك فيه الخطط عندنا ، لسحب هذه الثقة كليا . ووصلت الى درجة الدعوة العلنية الى ذلك ورغم اننا لا ندع انفسنا بالدافع التصفوي لهذا القرار الدولي حول القضية الفلسطينية .

ما وراء دعوة الاقصاء

فقد دعت صحيفة « البعث » السورية الناطقة



الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني مع المقاومة الفلسطينية

دمشق تدعو الى تصفية المقاومة سياسيا

والمنظمات الشعبية (الاتحادات والنقابات) الفلسطينية ، وبالتالي عزلها كليا عن القرارات المطلوبة فلسطينيا في المرحلة القادمة .

ومن جهة ثانية ، فان هذا الدعوة تعكس علنا ، نية سورية بل ونية الانظمة العربية المنخرطة في مسعى التسوية السلميه ، بالتخلص من تمثيل المنظمات المقاتلة ذات المواقف المتعارضة والمتناقضة معها ، في داخل المجلس الوطني ، تشكيل مجلس يمكن هذه الانظمة من التحكم في قراراته لتسهيل عملية اجهاض القضية الفلسطينية وتسوية الصراع القائم مع اسرائيل نهائيا .

وهنا ايضا ، قد يكون الجهر بهذه النية السورية من با بالضغط والتحويل على قيادة منظمة التحرير بالاقتصاص والعزل - فيما تستمر مؤامرة استنزاف المقاومة وتحجيمها في لبنان - بأن المطلوب منها الطوعية والطواعية الكاملة ، والا...

ان هذه الدعوة العلنية المريبة تعكس نية مزدوجة الاهداف فمن جهة انها تأتي في وقت يصف فيه مصدر فلسطيني المحادثات السورية - الفلسطينية التي استؤنفت في دمشق ، بأنها « شبه فاشله » ، ولا يستبعد ان يكون الجهر علنا عن صحيفه « البعث » ، محاولة ضغط على قيادة منظمة التحرير لتعديل موقفها من القضايا موضوع الخلاف ، في المحادثات الجارية بين الطرفين ، في دمشق ، والقبول بها يطرحه الجانب السوري ، وتهديد هذا القيادة باقصائها عن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعتبر عمليا بمثابة البرلمان الفلسطيني الذي تتمثل فيه المنظمات المقاتلة

والمنظمات الشعبية (الاتحادات والنقابات) الفلسطينية ، وبالتالي عزلها كليا عن القرارات المطلوبة فلسطينيا في المرحلة القادمة . ومن جهة ثانية ، فان هذا الدعوة تعكس علنا ، نية سورية بل ونية الانظمة العربية المنخرطة في مسعى التسوية السلميه ، بالتخلص من تمثيل المنظمات المقاتلة ذات المواقف المتعارضة والمتناقضة معها ، في داخل المجلس الوطني ، تشكيل مجلس يمكن هذه الانظمة من التحكم في قراراته لتسهيل عملية اجهاض القضية الفلسطينية وتسوية الصراع القائم مع اسرائيل نهائيا . وهنا ايضا ، قد يكون الجهر بهذه النية السورية من با بالضغط والتحويل على قيادة منظمة التحرير بالاقتصاص والعزل - فيما تستمر مؤامرة استنزاف المقاومة وتحجيمها في لبنان - بأن المطلوب منها الطوعية والطواعية الكاملة ، والا...

ان هذه الدعوة العلنية المريبة تعكس نية مزدوجة الاهداف فمن جهة انها تأتي في وقت يصف فيه مصدر فلسطيني المحادثات السورية - الفلسطينية التي استؤنفت في دمشق ، بأنها « شبه فاشله » ، ولا يستبعد ان يكون الجهر علنا عن صحيفه « البعث » ، محاولة ضغط على قيادة منظمة التحرير لتعديل موقفها من القضايا موضوع الخلاف ، في المحادثات الجارية بين الطرفين ، في دمشق ، والقبول بها يطرحه الجانب السوري ، وتهديد هذا القيادة باقصائها عن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعتبر عمليا بمثابة البرلمان الفلسطيني الذي تتمثل فيه المنظمات المقاتلة